

إجراءات القياس المحاسبي للأصول الثابتة الملموسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية
-دراسة مقارنة مع معايير المحاسبة الجزائرية-

**Accounting measurement of tangible noncurrent assets under international
accounting standards - compared study with the Algerian accounting
standards-**

عبد القادر قادري¹

جامعة مستغانم، (الجزائر)

abdelkader.kadri@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/03/07

تاريخ الاستلام: 2020/11/24

ملخص

يتطرق هذا البحث إلى عرض إجراءات القياس المحاسبي للأصول الثابتة المادية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 16: العقارات، المصانع والمعدات، كما يعرض هذا البحث إجراءات القياس المحاسبي للأصول السابقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث خلصنا في النهاية إلى وجود اختلافات جوهرية ناتجة عن التطورات التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية والتي لم يتم مواكبتها من قبل النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى حد الآن.

كلمات مفتاحية: قياس؛ أصول؛ تكلفة؛ اهتلاك؛ معيار.

تصنيف JEL: M41.

Abstract

This research deals presenting the procedures for accounting measurement of tangible noncurrent assets in accordance with International Accounting Standard IAS 16 — Property, Plant and Equipment, as well as the procedures for accounting measurement of foregoing assets according to the Algerian financial accounting system, as we concluded in the end that there are key differences resulting from the developments that have occurred in international accounting standards, which the Algerian financial accounting system does not keep up until now.

Keywords: Measurement; assets; cost; depreciation; standard.

JEL Classification: M41.

¹ المؤلف المرسل.

مقدمة

سوف نتطرق في هذا الدراسة إلى إجراءات إعداد عناصر القوائم المالية وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IASs)، ونظرا لاتساع عدد تلك المعايير والإجراءات التي تتضمنها والتي تعالج متطلبات إعداد عناصر القوائم المالية المختلفة من قياس، اعتراف، عرض وإفصاح...إلخ، سوف نقتصر في مجال دراستنا على إجراءات القياس المحاسبي لعناصر الأصول الثابتة الملموسة، ووقع اختيارنا على ذلك على أساس أن تعالج أحداث مالية واسعة الانتشار في المؤسسة الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها حيث قد تصل نسبة الأصول الثابتة الملموسة حوالي 75% من مجموع الأصول.

إضافة إلى ما سبق، وفي سياق الإصلاح المحاسبي الذي شهدته الجزائر بصدور نظام محاسبي مالي جديد، والذي ظهر نتيجة القصور الذي شهده المخطط الوطني المحاسبي في الوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية في الوقت الراهن، وذلك بسبب التغيرات الداخلية والخارجية التي عرفتھا البيئة الاقتصادية الجزائرية، سوف نتطرق في هذا البحث إلى دراسة مقارنة بين متطلبات قياس عناصر القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية التي تم التطرق إليها في هذا البحث مع متطلبات قياس نفس العناصر وفقا للنظام المالي المحاسبي الجزائري الجديد.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من حيث إجراءات قياس عناصر القوائم المالية المتمثلة في الأصول الثابتة؟

أهمية البحث

- تسيطر الأصول الثابتة الملموسة على حوالي أكثر من 50% من مجموع أصول المؤسسة الاقتصادية الصناعية؛
- التوجه الصناعي للجزائر يحتم وضع إجراءات محاسبية فعالة لمواكبة هذا النوع من النشاطات الاقتصادية بما يتوافق مع المعمول به دوليا؛
- تسعى الجزائر إلى استقطاب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية في المجال التكنولوجي والصناعي مما يستدعي توفير معلومات مالية صادقة تساعد المستثمر الأجنبي على اتخاذ القرار؛

- يعتبر التوافق مع معايير المحاسبة الدولية من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية التي تراهن عليها الجزائر حاليا ومستقبلا.

أهداف البحث

- الوقوف على أهم إجراءات القياس المحاسبي لعناصر الأصول الملموسة الثابتة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛
- عرض أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص قياس الأصول الملموسة الثابتة؛
- الوقوف على مدى التوافق في إجراءات القياس المحاسبي لعناصر الأصول الملموسة الثابتة بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

1. قياس العقار، المصانع والتجهيزات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (16)

المعيار المحاسبي الدولي الذي يتناول قياس عناصر العقار، المصانع والتجهيزات ومتطلبات أخرى هو المعيار المحاسبي الدولي رقم (16): العقار، المصانع والتجهيزات، ويستثنى من نطاق هذا المعيار ما يلي: (International Accounting Standards Board (IASB), 2008, p. 1129)

- أ- العقار، المصانع والتجهيزات المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع بموجب (IFRS5): الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة؛
- ب- الأصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي (تحت (IAS41))؛
- ج- قياس أصول التقييم والتنقيب (تحت (IFRS6): التقييم والتنقيب عن الموارد المعدنية)؛
- د- الحقوق المعدنية والاحتياطيات المعدنية مثل النفط، الغاز الطبيعي والموارد غير المتجددة الأخرى.

ومع ذلك، هذا المعيار يطبق على العقار، المصانع والتجهيزات المستخدمة في تطوير وصيانة الأصول الموصوفة في (ب) إلى (د).

إضافة إلى ما سبق تطبق المؤسسة (IAS40): العقار الاستثماري، على العقار، المصانع والتجهيزات التي تستوفي شروط العقار الاستثماري، كما تطبق (IFRS16): عقود الإيجار، على عناصر العقار، المصانع والتجهيزات التي تستوفي شروط الإيجار التمويلي.

1.1 القياس المبدئي للعقار المصانع والتجهيزات

1.1.1 مفهوم العقار المصانع والتجهيزات

هي أصول ملموسة، التي يحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل الإنتاج أو توريد السلع أو الخدمات، وإما من أجل الإيجار للغير، وإما لأغراض إدارية، ومن المنتظر أن يتم استخدامها لأكثر من سنة مالية (Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, 2004, p. 145).

2.1.1 القياس المبدئي

يشير (IAS16) إلى أن أي عقار، مصانع وتجهيزات يقاس مبدئيا بتكلفته (Ducasse, Anne, Ouvrard, & Christian, 2005, p. 117).

أ. تكاليف الأصول المقتناة: يوضح (IAS16) العناصر التي تدخل في تكلفة الأصل الثابت الملموس عند الاعتراف المبدئي به وتشمل ما يلي: (IASC Foundation staff, 2008, p. 1)

- سعر الشراء شاملا رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المسترجعة، بعد طرح الخصومات التجارية والخصومات*.

- أي تكاليف منسوبة مباشرة لإحضار الأصل إلى موقعه وحالته الضرورية له، لكي يكون قادرا على التشغيل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة، ومن الأمثلة على التكاليف المنسوبة مباشرة: (International Accounting Standards Board (IASB), 2008, p. 1133)

تكاليف مزايا العمال (كما هي معرفة في (IAS19) مزايا العمال) التي تنشأ مباشرة عند إنشاء أو الحصول على عنصر العقار والمصانع والتجهيزات، تكاليف تحضير الموقع، تكاليف المعالجة والتسليم الأولية، تكاليف التركيب والتجميع، أجور المهنيين، تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح بعد خصم الإيرادات الصافية من بيع أي منتجات حتى يتم إحضار الأصل إلى تلك الحالة والموقع (مثل عينات أنتجت عند اختبار أجهزة).

- التقدير المبدئي لتكاليف فك وإزالة الأصل وإعادة الموقع لحالته التي كان عليها قبل وضع الأصل. (International Accounting Standards Board (IASB), 2008, p. 1132)

* الفرق بين الخصم التجاري والخصم هو أن الخصم عبارة عن تخفيض ثمن الشراء نتيجة الشراء بكميات كبيرة.

إضافة إلى التكاليف السابقة تستبعد من تكاليف العقار، المصانع والتجهيزات مثل: التكاليف الإدارية والتكاليف العامة غير المباشرة الأخرى، وتكاليف التدريب...إلخ.

كما يشير(IAS16) بأنه عندما يؤجل سداد البند من العقار، المصانع والتجهيزات إلى ما بعد المدة العادية للائتمان، فإن تكلفته تساوي الثمن النقدي المعادل، ويتم الاعتراف بالفرق بين هذه القيمة وإجمالي المدفوعات كفوائد خلال فترة الائتمان، إلا إذا تم رسملتها وفقا ل(IAS23): تكاليف الاقتراض. مؤسسة لجنة معايير إعداد التقارير المالية الدولية، لا يوجد سنة نشر، (صفحة 6)، والذي يتمثل في الفرق بين إجمالي المدفوعات والفوائد خلال فترة الائتمان.

كما يمكن تخفيض المبلغ المسجل* للأصل الثابت الملموس بقيمة المنح الحكومية المتعلقة بهذا الأصل بموجب (IAS20): المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية. (International Accounting Standards Board(IASB), 2008, p. 1135)

ب. تكاليف الأصول الثابتة الملموسة المصنعة داخليا

ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم(16) على أن تحدد تكلفة الأصل الذي تشيده المؤسسة باستخدام نفس المبادئ للأصل المشتري، وإذا كانت المؤسسة تصنع أصولا مشابهة للبيع في سياق أعماله العادية، تكون تكلفة الأصل عادة هي نفس تكلفة الأصل المنتج للبيع، لذلك يجب استبعاد أي أرباح داخلية في الوصول إلى هذه التكلفة (انظر(IAS2))، وبالمثل لا يدخل في تكلفة الأصل المبني داخليا المبالغ غير العادية من تلف المواد أو أية مواد مستهلكة في الإنتاج (مؤسسة لجنة معايير إعداد التقارير المالية الدولية، لا يوجد سنة نشر، صفحة 7)، فعلى سبيل المثال إذا كانت المؤسسة تصنع آلة من مواصفات معينة وتقوم ببيعها بمبلغ 1200دج، مع العلم أن تكلفتها 8500دج، وقررت المؤسسة استخدام إحدى هذه الآلات في خطوط إنتاجها، فإن تكلفة الآلة المرسملة هي 8500دج وليس 1200دج. (حمدان و قاضي، 2008، صفحة 79).

ج. تكلفة الأصول الثابتة الملموسة المقتناة بالتبادل

قد يتم الحصول على عنصر أو أكثر من العقار، المصانع والتجهيزات كبديل لأصل أو أصول غير نقدية، أو مجموعة أصول نقدية وغير نقدية، مثل هذا العنصر من العقار، المصانع

* المبلغ المسجل هو المبلغ المعترف به للأصل في قائمة الوضع المالي بعد خصم أي اهتلاك متراكم وأي خسارة انخفاض في قيمته.

والتجهيزات يقاس بالقيمة العادلة** للأصل المسلم ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المستلم مبينة بشكل واضح أكثر (حماد، 2006، صفحة 702. 703)، وذلك ما لم: (International Accounting Standards Board (IASB), 2008, p. 1134. 1135) (Deloitte, 2005, p. 30) (حماد، 2006، صفحة 702. 703)

(1) لا يتوافر في صفقة التبادل الجوهر التجاري. وتكون الصفقة ذات جوهر تجاري حسب (IAS16) إذا كان:

أ-تشكيل (المخاطر، التوقيت، المبالغ) للتدفقات النقدية للأصل المستلم مختلفة عن تشكيل التدفقات النقدية للأصل المحول. أو

ب-قيمة المؤسسة المحددة* لجزء عمليات المؤسسة المتأثرة بالصفقة تتغير كنتيجة للتبادل.

ج-الفرق بين (أ)و(ب) ملحوظ بالنسبة للقيمة العادلة للأصول المتبادلة.

(2) القيمة العادلة لكلا الأصلين (المستلم والمعطى) لا يمكن قياسها بشكل موثوق، وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن تكلفة الأصل تقاس بالمبلغ المسجل للأصل المعطى وليس هناك مكسب على الصفقة.

أما بالنسبة للقيمة العادلة للأصل الذي لا وجود لصفقات مماثلة له في السوق يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها إذا كان التغير في مدى تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس هام بالنسبة لذلك الأصل، أو احتمالات التقديرات المختلفة ضمن المدى يمكن أن تحدد إلى حد معقول وتستخدم في تقدير القيمة العادلة.

3.1.1 التكاليف المتكبدة بعد الشراء أو الإنشاء الذاتي

فيما يخص التكاليف اللاحقة لشراء أو إنشاء أصل مادي ملموس فقد أشار المعيار إلى ثلاث أنواع من تلك التكاليف وهي كما يلي: (الجهاز المركزي للحسابات، 2016، صفحة 164)

** القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية خصم بين أطراف راغبة واسعة الاطلاع في صفقة تتم وفقا لآلية السوق.

* هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد الضريبة المتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل ومن تخريده في نهاية عمره المفيد المقدر أو من المتوقع أن تكبده عند تسوية خصم.

- أ. تكاليف الإصلاح والصيانة: مثل العمالة والمواد المستهلكة، كما يمكن أن تشمل تكاليف الأجزاء الصغيرة، وهذه التكاليف يتم تحميلها على الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم تحملها فيها.
- ب. تكاليف الإحلال: تشتمل على تكاليف استبدال مكونات رئيسية من الأصل، وتتميز هذه المكونات بأن لها عمرا إنتاجيا (مفيدا) يختلف عن العمر المفيد المتوقع للأصل الأساسي، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالمكونات الجديدة وتستبعد المكونات المستبدلة من الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- ج. تكاليف الفحص الرئيسية: الغرض منها هو الكشف عن الأعطاب والعيوب، وتتميز عملية الفحص الرئيسية بأنها تعتبر أحد شروط تشغيل الأصل (على سبيل المثال: طائرة)، مثل هذه التكاليف يتم إضافتها إلى المبلغ المسجل للأصل، وتستبعد أي قيمة مسجلة متبقية من تكاليف الفحص السابق.

2.1. القياس اللاحق للأصول الثابتة الملموسة

يتيح المعيار الاختيار بين أسلوبين لقياس الأصول في نهاية الفترة، القياس بالتكلفة التاريخية (المبدئية)، أو القياس بالمبلغ المعاد تقييمه، وعلى المؤسسة أن تطبق الاختيار الأخير حسب فئة الأصول (عقار، مباني وتجهيزات) وتطبيقه كذلك على كافة أصول الفئة، والفئة هي مجموعة أصول ذات طبيعة واستعمال متماثل داخل المؤسسة (Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, 2004, p. 152)، وفيما يلي أمثلة على تلك الفئات: (مؤسسة لجنة معايير إعداد التقارير المالية الدولية، لا يوجد سنة نشر، صفحة 9) الأراضي، الأراضي والمباني، الآلات، الطائرات، السيارات، الأثاث والتراكيبات، المعدات المكتتبية.

1.2.1. البديل الأول (نموذج التكلفة):

بعد الاعتراف به كأصل، يجب أن يسجل عنصر العقار، المصانع والتجهيزات بتكلفته ناقص أي اهتلاك متراكم وأية خسائر انخفاض في القيمة (IAS Foundation staff, 2008, p. 1).

ووفقا لـ (IAS36): انخفاض قيمة الأصول، يوصف الأصل بأنه منخفض القيمة عندما يكون مسجل بأكثر من قيمته القابلة للاسترداد، وإذا كان هذا هو الحال، يجب تخفيض المبلغ المسجل إلى مقدار مبلغه القابل للاسترداد، ويعتبر ذلك التخفيض خسارة انخفاض القيمة،

ويعرف المبلغ القابل للاسترداد لأصل بأنه المبلغ الأعلى بين قيمته العادلة ناقص تكاليف البيع وقيمه الاستعمالية*.

2.2.1. البديل الثاني (نموذج إعادة التقييم):

بعد الاعتراف به كأصل، عنصر العقار، المصانع والتجهيزات الذي له قيمة عادلة قابلة للقياس بشكل موثوق يجب أن يسجل بالمبلغ المعاد تقييمه. وتكون قيمته العادلة عند تاريخ إعادة التقييم ناقص أي اهتلاك متراكم لاحق وأية خسارة انخفاض في القيمة متراكمة لاحقة. ويجب تنفيذ إعادة التقييم بانتظام كافي لضمان أن المبلغ المسجل لا يختلف جوهريا عن ذلك الذي سيحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير. (IASC Foundation staff, 2008, p. 1) وتعني القيمة العادلة غالبا القيمة السوقية للأصل (Ducasse, Anne, Ouvrard, & Christian, 2005, p. 126)، وتحدد هذه القيمة بالثمين الذي يجريه مثنون مهنيون أكفاء.

وحيثما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة الخاصة بتلك البنود أو بسبب أنها نادرا ما تباع إلا كجزء من نشاط مستمر (مؤسسة لجنة معايير إعداد التقارير المالية الدولية، لا يوجد سنة نشر، صفحة 8)، يجوز بدلا من ذلك تقدير قيمتها بتكلفة الإحلال المهلكة.** (حماد، 2006، صفحة 686)

في حالة ما إذا المبلغ المسجل زاد كنتيجة إعادة التقييم، الزيادة يجب أن يعترف بها في الدخل الشامل الآخر وتجمع في حقوق الملكية تحت حساب فائض إعادة التقييم، ومع ذلك، الزيادة يجب الاعتراف بها في الربح أو الخسارة في حدود عكس نقصان إعادة التقييم لنفس الأصل المعترف به سابقا في الربح أو الخسارة، أما في حالة ما إذا المبلغ المسجل انخفض كنتيجة إعادة التقييم، التخفيض يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة، ومع ذلك التخفيض يعترف في الدخل الشامل الآخر في حدود أي رصيد الدائن موجود في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بذلك الأصل. (IASC Foundation staff, 2008, p. 1)

* يقصد بالقيمة الاستعمالية للأصل بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره المتوقع اشتقاقها من الأصل.

** هي تكلفة استبدال الأصل بأصل آخر ذو خدمة مماثلة مع تخفيض مجمع الاهتلاك المتراكم الذي يحسب بالنسبة للقيمة الاستبدالية الجديدة.

2. قياس اهتلاك الأصول الثابتة الملموسة

1.2. مفهوم الاهتلاك

هو التوزيع المنظم للمبلغ القابل للاهتلاك لأصل طوال عمره المفيد. (IASC Foundation staff, 2008, p. 1) والمبلغ القابل للاهتلاك هو تكلفة أصل ما أو أي مبلغ آخر تم إحلاله محل التكلفة ناقص القيمة المتبقية للأصل (Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, 2004, p. 145)، ويقصد بالقيمة المتبقية للأصل بأنها المبلغ المتوقع أن تحصل عليه المؤسسة من التخلص من الأصل بعد طرح التكاليف المقدرة للتخلص إذا كان الأصل في العمر وفي الحالة المتوقعة بالفعل في نهاية عمره المفيد. (IASC Foundation staff, 2008, p. 1). أما العمر المفيد أو الإنتاجي هو إما، الفترة التي تتوقع خلالها المؤسسة استخدام الأصل أو عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة المتوقع الحصول عليها من الأصل. (Ducasse, Anne, Ouvrard, & Christian, 2005, p. 124). والعمر المفيد يحدد تبعاً للفائدة المتوقعة من الأصل بالنسبة للمؤسسة، وتقدير العمر المفيد هو مسألة حكم يؤسس على خبرة المؤسسة بالنسبة للأصول المماثلة (Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, 2004, p. 157) ويؤخذ في الاعتبار العوامل التالية عند تقدير العمر المفيد للأصل: (Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion, 2004, p. 157)

- الاستخدام المتوقع للأصل، يحدد بالرجوع إلى طاقة الأصل أو إنتاجه المادي المتوقع.
- البلي الطبيعي المتوقع، يحدد تبعاً لشروط التشغيل والصيانة المتوقعة.
- ينجم التقادم الفني من تحسينات في الإنتاج أو من التغيير في الطلب على منتجات أو الخدمات المقدمة من قبل الأصل.
- فترة الحماية القانونية أو التعاقدية لحقوق المؤسسة في استخدام الأصل، كمثال على ذلك فترة التأجير الممنوحة في عقد الإيجار.

2.2. متطلبات خاصة بالاهتلاك

يجب أن يراجع العمر المفيد والقيمة المتبقية للأصل على الأقل في نهاية كل سنة مالية، وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، يجب أن يحاسب التغير مستقبليا كتغير في التقديرات المحاسبية بموجب (IAS8): السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. (Deloitte, 2020). وفيما يلي بعض المتطلبات الإضافية الخاصة بالاهتلاك الواردة في (IAS16): (International Accounting Standards Board(IASB), 2008, p. 1137)

- كل جزء من عنصر عقار، مصانع والتجهيزات تكون تكلفته هامة فيما يتعلق بالتكلفة الكلية للعنصر يهتلك بشكل منفصل.
- توزع المؤسسة المبالغ المعترف بها فيما يتعلق بعنصر العقار، المصانع والتجهيزات على أجزائه الهامة ويهتلك بشكل منفصل كل ذلك الجزء، على سبيل المثال، قد يكون من الملائم إهلاك هيكل الطائرة ومحركات الطائرة بشكل منفصل.
- أي جزء هام لعنصر العقار، المصانع والتجهيزات، قد يكون له حياة مفيدة وطريقة اهتلاك مثل الحياة المفيدة وطريقة اهتلاك الجزء الهام الآخر تماما لذلك العنصر نفسه، مثل هذه الأجزاء يمكن أن تجمع في تكلفة اهتلاك محددة.
- يجب التعامل مع الأراضي والمباني كأصول منفصلة للأغراض المحاسبية حتى لو تم الحصول عليهما معا، فالأرض* عادة لها حياة غير محدودة لذلك لا تهتلك، أما المباني فلها حياة محدودة ولذا فهي قابلة للاهتلاك، والزيادة في قيمة الأرض المقامة عليها المباني لا يؤثر على تحديد العمر المفيد للمباني. (مؤسسة لجنة معايير إعداد التقارير المالية الدولية، لا يوجد سنة نشر، صفحة 10)
- يتم الاعتراف بعبء الاهتلاك لكل فترة في الربح أو الخسارة ما لم يتم الاعتراف به ضمن المبلغ المسجل لأصل آخر. (1) (IASC Foundation staff, 2008, p. 1)

* هناك بعض الاستثناءات، قد يكون للأرض عمر مفيد مقدر محدد مثل المحاجر.

3.2. طرق الاهتلاك

حسب (IAS16) هناك العديد من طرق الاهتلاك التي يمكن استخدامها لتوزيع القيمة القابلة للاهتلاك بشكل منتظم خلال العمر المفيد، وتشمل هذه الطرق، طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص وطريقة مجموع الوحدات، وتؤدي طريقة القسط الثابت إلى احتساب أعباء ثابتة على مدى العمر الإنتاجي (المفيد) للأصل، وتؤدي طريقة القسط المتناقص إلى احتساب عبء متناقص على مدى العمر الإنتاجي، وتؤدي طريقة مجموعة الوحدات إلى احتساب أعباء تعتمد على الاستخدام المتوقع أو مخرجات الأصل، ويجب أن تعكس الطريقة نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل، وتطبق بطريقة متسقة من فترة لأخرى، إلا إذا كان هناك تغييرا في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية للأصل (مؤسسة لجنة معايير إعداد التقارير المالية الدولية، لا يوجد سنة نشر، صفحة 10. 11) (Ducasse, Anne, Ouvrard, & Christian, 2005, p. 124)، وتراجع طريقة الاهتلاك المطبقة للأصل على الأقل في كل نهاية سنة مالية، وإذا كان هناك تغيير هام في نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المجسدة في الأصل، يجب أن تستبدل الطريقة لتعكس النمط المتغير، ويجب أن يحاسب مثل هذا التغيير كتغير في التقديرات المحاسبية بموجب (IAS8) International Accounting Standards Board (IASB), 2008, p. 1139، وفيما يلي شرح لطرق الاهتلاك السابقة:

1.3.2 طريقة القسط الثابت: يتم تكبد مصروف الاهتلاك بشكل متساوي على مدى عمر

الأصل، والمبلغ الدوري المخصص هو: (حماد، 2006، صفحة 673)

التكلفة أو المبلغ الذي حل محل التكلفة ناقص القيمة المتبقية/العمر المفيد للأصل

2.3.2 طريقة القسط المتناقص: تعتمد هذه الطريقة على تطبيق نسبة مئوية ثابتة على قيمة متناقصة، تطبق النسبة على القيمة القابلة للاهتلاك بالنسبة للسنة الأولى، ثم على القيمة الباقية بطرح اهتلاك السنة الماضية للسنة الثانية وهكذا، و تحدد النسبة المئوية السنوية في حالة الاهتلاك المتناقص بضرب نسبة الاهتلاك الثابت (100/العمر المفيد) في معامل. (بوتين، 1998، صفحة 203. 204). وتفاديا لاهتلاك غير متناهي وتفاديا أن يكون مبلغ القسط الأخير أكبر من الأقساط السابقة تقسم القيمة المسجلة الباقية على عدد السنوات الباقية من العمر المفيد وذلك عندما يصبح القسط المتناقص أقل من ناتج: القيمة المسجلة المتبقية/

عدد سنوات العمر المفيد المتبقية. (بوتين، 1998، صفحة 203. 204). أما في حالة وجود قيمة متبقية للأصل في نهاية عمره المفيد تحسب نسبة الاهتلاك المتناقص السنوية بالعلاقة التالية: (نور، 2000، صفحة 532)

$$\text{نسبة الاهتلاك المتناقص: } \sqrt[n-1]{\text{صافي القيمة المتبقية/تكلفة الأصل}}$$

ن: تمثل الحياة الإنتاجية للأصل.

3.3.2. طريقة مجموع الوحدات (أو طريقة وحدات الإنتاج): إن الاهتلاك أيضا يمكن أن يبنى على عدد الوحدات المنتجة بواسطة الأصل في سنة معينة، ويعرف (IAS16) ذلك بأنها طريقة مجموع الوحدات، وهي تناسب الأصول مثل الماكينات التي يكون لها عمر متوقع يتم تحديده بأعلى درجة من الرشد من حيث المخرج الإنتاجي، ففي فترات انكماش الإنتاج (مثل الركود الاقتصادي) تستخدم الماكينات أقل، مما يطيل عمرها عند قياسه بوحدة زمنية، ولن يكون من المنطقي تحميل نفس مصروف الاهتلاك على مثل هذه الفترات، وعلاوة على ذلك إذا وجد الاهتلاك طريقه إلى المخزون، فإن تكلفة الوحدة في فترات انكماش الإنتاج سوف يكون مبالغاً فيها ويمكن أن تتجاوز القيمة القابلة للتحقق ما لم يتم اتباع مدخل وحدات الإنتاج إلى الاهتلاك: (حماد، 2006، صفحة 679)

معدل الاهتلاك = التكلفة ناقص القيمة المتبقية/ العدد التقديري للوحدات التي سيتم إنتاجها بواسطة الأصل على مدى عمره التقديري المفيد

اهتلاك وحدات الإنتاج = معدل الاهتلاك × عدد الوحدات المنتجة أثناء المدة.

3. مقارنة بين متطلبات قياس الأصول الملموسة الثابتة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS16) والنظام المحاسبي المالي (SCF)

1.3. عرض متطلبات قياس التثبيات المادية وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)

إن متطلبات قياس التثبيات العينية (الأصول المادية الثابتة) وردت في الباب الأول من النظام المحاسبي المالي (SCF) تحت القسم الثاني: القواعد العامة للتقييم، المندرج تحت الفصل الأول، وكذا ضمن القسم الأول: التثبيات العينية والمعنوية، المندرج تحت الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، أما القواعد العامة للتقييم فهو يتضمن

متطلبات قياس خاصة بكل أصول المؤسسة بدون استثناء، أما القسم الذي يتضمن التثبيات العينية فهو يتضمن متطلبات قياس خاصة بتلك الفئة من الأصول فقط.

وفيما يلي عرض للقواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات باستثناء ما تم الإشارة إليه بأنه يدخل ضمن القواعد العامة للتقييم: (الجريدة الرسمية، الجزائر، 2009)

- تدرج التثبيات في الحسابات بقيمتها المنسوبة إليها مباشرة، وتدرج فيها مجموع تكاليف الشراء، ووضع المشتريات في أماكنها، والرسوم المدفوعة، والأعباء المباشرة الأخرى، وليست المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط بالتي تدرج ضمن هذه التكاليف.

وتشير القواعد العامة للتقييم إلى أن كلفة شراء أصل تساوي، سعر الشراء الناتج عن اتفاق الطرفين في تاريخ إجراء العملية بعد طرح التنزيلات والتخفيضات التجارية، وإضافة الحقوق الجمركية والرسوم الجبائية الأخرى غير القابلة للاسترجاع من طرف الكيان لدى الإدارة الجبائية، وكذلك المصاريف المقدمة مباشرة للحصول على مراقبة الأصل* ووضعه في حالة الاستخدام.

- إن تكلفة أي تثبت أنتجه الكيان لنفسه تتضمن تكلفة العتاد، واليد العاملة، وأعباء الإنتاج الأخرى.

وبخصوص نفس المتطلب ورد في قواعد التقييم العامة أن تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة ما تساوي، كلفة شراء المواد المستهلكة والخدمات المستعملة لتحقيق هذا الإنتاج مضافا إليها التكاليف الأخرى الملتزم بها خلال عمليات الإنتاج، أي الأعباء المباشرة وغير المباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة أو الخدمة المنتجة، وتستبعد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرة الإنتاجية (النشاط أقل من القدرة الإنتاجية الحقيقية) عند تحديد تكلفة إنتاج الأصل.

- تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند انقضاء مدة الإنتاج بها أو كلفة تجديد موقع إلى كلفة إنتاج التثبيت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد يشكل إلزاما للكيان.

- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيات العينية التي سبق إدراجها في الحسابات في شكل تثبيت في الحسابات كعبء من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت

* تعني بإمكانية مراقبة الأصل، إمكانية الحصول على منافع اقتصادية مستقبلا تنتج من هذه الأصول.

تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة الحسابية لتلك الأصول، أي إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة إلى الكيان فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيات وتضاف إلى قيمة الأصل.

والتحسينات التي تقضي إلى تحقيق زيادة المنافع المستقبلية هي على سبيل المثال:

- تعديل وحدة الإنتاج الذي يسمح بإطالة مدة نفعها أو زيادة قدرتها الإنتاجية؛

- تحسين قطع الماكينات الذي يسمح بالحصول على تحسين جوهري لنوعية الإنتاج أو إنتاجية الكيان؛

- تبني أساليب إنتاج جديدة تسمح، خفض التكاليف العملياتية المعاينة سابقا تخفيضا جوهريا؛

- الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية* لأصل أنتجه الكيان لنفسه، وتطبق المبادئ التالية:

• يوزع المبلغ القابل للاهلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة لهذا الأصل في أعقاب فترة نفعية من أجل الكيان وفي حالة ما إذا كانت هذه القيمة المتبقية بالإمكان تحديدها بصورة صادقة، والقيمة المتبقية هي المبلغ الصافي الذي يرتقب الكيان الحصول عليه لأصل عند انقضاء مدة نفعيته بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة، وغالبا ما تكون هذه القيمة غير معبرة إلا في إطار بعض عمليات خاصة مثل الامتيازات أو المشاريع ذات الأجل المحدد.

• إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الأصل: الطريقة الخطية، الطريقة التناقضية أو طريقة وحدات الإنتاج، وتكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة لم يمكن تحديد هذا التطور

*هي المبلغ الذي تدرج على أساسه الأصول في دفاتر المحاسبة المتعلقة بالميزانية بعد خصم مجموع الاهتلاكات ومجموع خسارة القيمة المتعلقة بهذا الأصل.

بصورة صادقة، و يقود الاهتلاك الخطي إلى عبء ثابت على مدة الأصل النفعية، وتؤدي الطريقة التناقضية إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية. أما طريقة وحدات الإنتاج يترتب عليها عبء يقوم على الاستعمال أو الإنتاج المقرر المنتظر من الأصل، والطريقة التزايدية تؤدي إلى عبء يتنامى على المدة النفعية للأصل.

- إن طريقة الاهتلاك، والمدة النفعية، والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية يجب أن تدرس دوريا، ففي حالة حدوث تغيير مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناجمة عن تلك الأصول، تعدل التقديرات والتوقعات لكي تعكس هذا التغيير في الوتيرة، وإذا تبين أن مثل هذا التغيير أمر ضروري، فإنه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص للاهتلاكات السنة المالية والسنوات المستقبلية.

- تشكل الأراضي والمباني أصولا متميزة وتعالج كلا على حدة في المحاسبة حتى ولو تم اقتناؤها معا، فالبناءات هي أصول قابلة للاهتلاك، بينما تعد الأراضي على العموم أصولا غير قابلة للاهتلاك.

- وبخصوص الأصول المقتناة بالأجل، تم التطرق إلى هذا المتطلب في الفقرات الخاصة بالقسم السابع: تقييم الأعباء والمنتوجات المالية المندرج ضمن الفصل الثاني من الباب الأول للنظام المحاسبي المالي (SCF)، بحيث ورد فيها بأن العمليات التي تحصل فيها المؤسسة على تأجيل الدفع بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل، والفارق بين التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري.

- بالنسبة إلى السلع والممتلكات المكتسبة عن طريق التبادل، تسجل الأصول غير المماثلة عند إدراجها في الحسابات بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، وتسجل الأصول المماثلة بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة، وتعرف القيمة الحقيقية بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية، أما بالنسبة إلى السلع المكتسبة مجانا فتشير القواعد العامة للتقييم بأن تقاس بالقيمة الحقيقية في تاريخ دخولها.

تقييم التثبيات-معالجة أخرى مرخص بها؛ حسب المعالجة المرجعية يتم إدراج أي تثبيات عيني في الحسابات عقب إدراجه الأول باعتباره أصلا بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة، غير أنه يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه.

وفي إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها، يدرج في الحسابات كل تثبيات معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا، بمبلغه المقوم ثانية أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة اللاحقة، وتتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية (=القيمة المسجلة) للتثبيات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.

والقيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة والمألوف قيمتها في السوق، وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون، والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق (منشأة متخصصة) فإنها تقوم بكلفة تعويضها الخالصة من الاهتلاك، وبعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.

إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم، على أن إعادة التقييم الإيجابية تدرج في الحسابات كمنتوج (=دخل) إذا كانت تعوض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل سبق أن تم إدراجه كعبء في الحسابات، أما إذا أبرزت عملية إعادة تقييم وجود خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية) فإن هذه الخسارة في القيمة تنسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة تقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة في هذا الأصل نفسه، ويقيد الرصيد المحتمل (فارق إعادة التقييم السلبية الصافية) كعبء من الأعباء.

2.3. نقاط التشابه والاختلاف بين متطلبات القياس وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) والمعيار المحاسبي الدولي (IAS16)

قبل التطرق إلى أهم نقاط التشابه والاختلاف بين متطلبات القياس المحاسبي للأصول المادية أو العينية وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) والمعيار المحاسبي الدولي (IAS16)، يجب الإشارة إلى أهم التعديلات التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي (IAS16) كما يوضح الجدول

رقم 1، حيث أن هذه التعديلات تعتبر من أهم الأسباب التي خلقت نقاط اختلاف بين النظام المحاسبي المالي منذ تطبيقه الأول عام 2009 إلى غاية يومنا هذا:

الجدول رقم 1: التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS16).

التاريخ	التعديل	الملاحظات
28 أوت 2008	تم تعديله بتحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المبيعات الروتينية للأصول المحتفظ بها للتأجير)	ساري المفعول بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 جانفي 2009
17 ماي 2012	تم تعديله بواسطة دورة التحسينات السنوية 2009-2011 (تصنيف معدات الخدمة)	ساري المفعول بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 جانفي 2013
12 ديسمبر 2013	تم تعديله من خلال دورة التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) 2010-2012 (إعادة صياغة تناسبية للإهلاك المتراكم بموجب طريقة إعادة التقييم)	ساري المفعول بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 جويلية 2014
12 ماي 2014	تم تعديله بتوضيح الطرق المقبولة للاهلاك والإطفاء (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38)	ساري المفعول بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 جانفي 2016
30 جوان 2014	تم تعديله بواسطة الزراعة: النباتات الحاملة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 41)	ساري المفعول بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 جانفي 2016
14 ماي 2020	تم تعديله بواسطة الممتلكات والمنشآت والمعدات- العائدات قبل الاستخدام المقصود (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16)	ساري المفعول بالنسبة للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 جانفي 2022

المصدر: (Deloitte, 2020).

بالإضافة إلى ما سبق ومن خلال العرض السابق لمتطلبات قياس الأصول الثابتة الملموسة وفقا ل(IAS16): العقار، المصانع والتجهيزات وكذا متطلبات قياس التثبيتات العينية وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF) نلاحظ أن هناك تشابه، فيما عدا نقاط الاختلاف التالية:

- لم يتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) أي استثناء من نطاق متطلبات قياس التثبيتات العينية فيما عدا العقارات الخاصة بالتوظيف (العقار الاستثماري) والأصول البيولوجية اللذان خصص لهما قواعد خاصة بهما؛

- لم يتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) شروط خاصة بالأصول المكتسبة عن طريق التبادل من أجل قياسه بالقيمة العادلة، كما لا يوجد أي متطلب في حالة تعذر قياس القيمة العادلة للأصل المستلم أو كلا من الأصل المسلم والمستلم؛
- بخصوص النفقات اللاحقة لشراء أو إنشاء الأصل هناك اختلاف بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعياري (IAS16) في كيفية رسملة هذه التكاليف، بحيث يشترط النظام المحاسبي المالي (SCF) رسملة تلك النفقات إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة إلى الكيان، أما المعياري (IAS16) فيشترط أن تكون تلك التكاليف إما تكاليف إحلال أو تكاليف فحص رئيسية؛
- كما لم يرد في النظام المحاسبي المالي (SCF) أي متطلب خاص برسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة بشراء تثبيبات عينية بالأجل، كما يشترط في تأجيل الدفع أن يكون أقل من شروط السوق وهذا المتطلب غير وارد في المعياري (IAS16)، في حين أن النظام المحاسبي المالي (SCF) لم يوضح كيفية معالجة تكاليف المالية الناتجة عن تأجيل الدفع بشروط السوق؛
- وفيما يخص طرق الاهتلاك، فقد ورد في النظام المحاسبي المالي (SCF) طريقة اهتلاك إضافية عن تلك الواردة في المعياري (IAS16) وهي الطريقة التزايدية؛
- كما يشير النظام المحاسبي المالي (SCF) إلى أنه في حالة ما إذا لم يتم تحديد نمط استهلاك المنافع الاقتصادية تطبق الطريقة الخطية وهذا المتطلب غير وارد في المعياري (IAS16)؛
- تعتبر متطلبات القياس الواردة في المعياري (IAS16) أكثر توضيح وشرح من تلك الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF).

خاتمة

من خلال ما سبق عرضه من متطلبات قياس الأصول المادية الثابتة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، يتضح أن تلك المتطلبات قائمة على التحفظ، ويظهر ذلك من خلال استخدام نموذج التكلفة في تقييم العقار والمصانع والتجهيزات، إذ أن في غالب الأحيان تكلفة الأصل تكون أقل من قيمة الأصل مع مرور الزمن، كما أن يظهر التحفظ كذلك من خلال النموذج الثاني للقياس اللاحق في تقييم الأصول الثابتة الملموسة، بحيث أن التغير في القيمة العادلة السلبي يتم

الاعتراف به كمصروف، أما التغير الإيجابي فيتم الاعتراف به في كدخل شامل آخر ضمن حقوق الملكية، وهذا بهدف تقليص الربح كل ما أمكن ذلك.

أما في بخصوص التوافق المحاسبي الدولي فنلاحظ أن هذا الأخير يخيم على متطلبات القياس الواردة في معايير المحاسبة الدولية محل الدراسة، حيث نجد عدة بدائل متاحة لقياس نفس العنصر من القوائم المالية، مثل استخدام نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم في قياس عناصر العقار والمصانع والتجهيزات، إلا أن الشيء الملاحظ هو أن هذا التوافق غير معقد ومتحكم فيه بحيث لا يمكن أن تتجاوز عدد البدائل المتاحة في أغلب المتطلبات أكثر من بديلين، وهذا ما يجعل إمكانية مقارنة المعلومات المالية كبيرة.

أما بخصوص النظام المحاسبي المالي الجزائري، فنستنج من خلال ما تم من مقارنة بين متطلبات القياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية محل الدراسة والنظام المحاسبي المالي، أن المتطلبات الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF) مستمدة من معايير المحاسبة الدولية، وعلى رغم من ذلك يوجد فروق بين كلا من المتطلبات الواردة في النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية (IASs) ناجمة بالأساس عن إدخال بعض التعديلات على بعض المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية (IASs) مع بقاء تلك المتطلبات على حالها في النظام المحاسبي المالي (SCF)، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي (SCF) اكتفى في أغلب الأحيان بأخذ إشارات فقط لبعض المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية (IASs) (أي دون أي شرح أو توضيح) مما أضفى عليه نقص كبير مقارنة مع المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية (IASs).

المراجع

- أحمد محمد نور. (2000). المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الجريدة الرسمية، الجزائر. (05, 04, 2009). قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر.
- الجهاز المركزي للحسابات. (2016). معايير المحاسبة المصرية، المعيار المحاسبي المصري رقم (10): الأصول الثابتة واهلاكاتها.
- طارق عبد العال حماد. (2006). موسوعة شرح معايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية (المجلد 5). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- مأمون حمدان، و حسن قاضي. (2008). مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية. جمعية المحاسبين القانونيين السورية.

- محمد بوتين. (1998). المحاسبة العامة في المؤسسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مؤسسة لجنة معايير إعداد التقارير المالية الدولية. (لا يوجد سنة نشر). معيار المحاسبة الدولي 16 - الممتلكات والتجهيزات والمعدات. مجلة المحاسب العربي: IASCF.
- Deloitte. (2020). IAS 16 — Property, Plant and Equipment. Retrieved 11 23, 2020, from <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias16#:~:text=The%20objective%20of%20IAS%2016,recognised%20in%20relation%20to%20them.>
- Deloitte. (2005). IFRS in your pocket. Deloitte.
- Ducasse, E., Anne, J., Ouvrard, S., & Christian, P. d. (2005). Normes comptables internationales IAS/IFRS - Avec exercices d'application corrigés. Bruxelles: De Boeck.
- IASC Foundation staff. (2008). IAS 16 Property, Plant and Equipment, Technical Summary. London: IASC Foundation Education.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2008). International Financial Reporting Standards (IFRSs). London: IASB.
- Ouvrage collectif d'un groupe de travail de l'Association nationale des directeurs financiers et de contrôle de gestion. (2004). Normes IAS/IFRS. éditions D'organisation.